الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يمثل تحديد المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها في أي بحث علمي، نظرا لكون هذا التحديد يساعد الباحث في إزالة أي لبس أو غموض قد يعتري أحداث بحثه، مما يقربه من الموضوعية.

الإطار المفاهيمي: تفرض علينا الدراسة ضرورة ضبط المصطلحات الواردة في البحث و منها :

الإتحاد الأوروبي: هو تنظيم إقليمي دولي للدول الاوروبية يضم (المجر، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، المملكة المتحدة، اليونان، إستونيا، لافيا، قبرص، إيرلندا، بولندا، كرواتيا، التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، السويد، الدانيمارك، لكسمبورغ، النمسا، بلجيكا، سلوفينيا، مالا، البرتغال، سلوفينيا، ليتوانيا، المانيا)، تاسس بناء على إتفاقية معروفة باسم معاهدة مستريخت الموقعة عام 1992م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1993، ولكن العديد من افكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الاوروبي تقل صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدوليةالأوروبية(المفوضية الاوروبية، المجلس الاوروبي، البرلمان الاوروبي، محكمة العدل الاوروبية). لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على انه اتحاد فيديرالي، حيث انه تفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. للاتحاد الوروبي نشاطات عديدة، اهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من اصل ال 28 الاعضاء [1].

2. المفاهيم ذات الصلة:

أ. **التهديد:** إن العلاقة بين مفهوم الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن لابد من أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر او التهديد يستدعي الحاجة عند إتخاذ اجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية او المحتملة[2].

يقصد بالتهديد من منظور الأمن القومي هو شخص أو حالة يحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية. ومن الناحية النظرية يجب ان تكون سياسة الامن القومي مستمدة من تحليل التهديدات

[1] خديجة بتقة، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و استراتيجيةجامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2014/2013.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن، مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 08، 2008، ص 27.

يؤدي الى سلسلة من الاستجابات المناسبة لتقليص حجم الضرر الذي تسببه التهديدات، لمنعها من إحداث الضرر بشكل مطلق. وقد تكون التهديدات طارئة او غير طارئة. فالتهديدات الطارئة تعتمد جزئيا على إستجابة المرء لها ويمكن ان تسبب ضررا عظيما او ضررا محددا أو لا تسبب ضررا على الاطلاق، وذلك حسب ما يقوم به المرء. ومثال ذلك التهديد المتمثل في هجوم عسكري من قوة معادية. أما الأخطار غير الطارئة فتسبب الأذى بغض النظر عما يقوم به المرء إزائها. ومن أمثلة تلك الكوارث الطبيعية كالزلزال (مع أن البعض ينفي إعتبار الكوارث الطبيعية تهديدات لانه ينتفي صفة التعمد) [1].

إلا أن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والاقليمية وانعغكاسها على صعيد الامن، فتلك التحولات قد ادت الى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز اشكالية عدم اليقين وهي انعدام القدرة على التحديدالدقيق لمصادر التهديد مما ادى الى تعدد الرؤى حول اساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الامن. وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الامنية ركز التفكير الامني الحديث على محاولات توسيع اللتصور الضيق للامن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة اوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية ..... وقد اهتمت الدول بكافة مستزيات التهديد من تهديد الامن الانساني وصولا الى تهديد الامن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول الى تقييم اشكال مختلفة متعددة الاطراف من التعاون الامني بين الدول (الام الجماعي او المشترك او الشامل او التعاوني) [2].

ان دراسة ابعاد ومصادر وانواع التهديدات ضرورة لا بد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرئ تلك التهديدات، وادراك ابعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها او التقليل من مخاطرها. هناك مجموعة من العوامل المؤثرة تحديد التهديدات التي تواجه الامن بمستواه العام او على المستوى الاقليمي:

- **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعه وابعاده سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الاجتماعية .

[1] بول روبنسون، قاموس الامن الدولي (دراسات مترجمة)، المارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص 303.

[2] بيون هاغلين وايزابيت سكونز، " القطاع العسكريب في محيط متغير "، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي (ترجمة ثادي حمود وآخرون)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيةن 2004، ص 446.

- **مكان التهديد:**اتجاهاته ومدى قربه او بعده الجغرافي او اديمغرافي، سواء كان مباشر او غير مباشر، ومدى انتشاره وتاثيره الشامل لعدة دول او محدد في دول معينة.
- **زمان التهديد:**تاثيره الحالي او المستقبلي ومدى استمراريته (مؤقت، مستمر)، وهل هو ثابت او متغير.
- **درجة التهديد:** قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الاقليمية للحد من تاثيه.
- **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، الامر الذي يتم في ضوئه اتخاذ اجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود من الحد من تاثيره [1].يقدم باري بزيان تصنيفا قطاعيا للتهديدات الامنية (Type Threats by secter). [2]
- **تهديدات تستهدف القطاع اعسكري:** وهي التي تمس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية.
- **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** وهي تاخذ التهديدات الامنية بعدين احدها داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهظة لمؤسسات الدولة ورموزها. اما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تاثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.
- **تهديدات تستهدف القطاع الاقتـصادي:** ويتعلق الامر بمى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البالة والفقر.
- **تهديدات ذات طبيعة مجتمعية:** وهي التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.
- **تهديدا تستهدف القطاع البيئي:** وترتبط حسب باري بوزان خاصةبالنشاط الانساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها [3].

[1] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص.ص 27-30.

[2] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 13.

[3] Barry Buzn, People States and Fear : The National Security Problem in International Relations, London, Wheatsheaf Books, 1983, P 85.

ب. **السياسة الامنية** [1]

يعتقد الكثيرون ان السياسة الامنية تمثل سياسة دفاعية فقط، كونها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من اجل تحسين الوضع الامني بصورة دائمة، ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الامن في فترة ما بعد الحرب الباردة اثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الامنية يقوم على مفهوم الامن، ولان المفهوم العسكري للامن طغى على واقع الدراسات السياسات لفترة من الزمن فكان من الضروري ان تتبنى السياسة الامنية مفهوما قائما على اساس امن الدولة وحدودها تبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الامنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسة تضمن امن الدولة من أي اخطار خارجية تحدق بها، الا لان التحولات التي مست مفهوم الامن بالانتقال الى الاهتمامات بامن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الامنية قائمة على اساس امن الانسان، وبالتالي فالسياسة الامنية يقصد بها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد اكثر على الدبلوماسية كاداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الامني. من خلال هذا التعريف يتبين ان السياسة الامنية تحتاج الى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من اجل بناء سياسة المحددة لتحقيق اهداف ومصالح الافراد والمحتمعات، فالدولة في سياستها الامنية تاخذ في الحسبان احتياجات افرادها الاساسية ولا يجب حصر السياسة الامنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الاخرى (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية). اذ يحدد الباحث فوستر ثلاث اسس مختلفة لاي سياسة امنية (القوى الاقتصادية، القوى السياسية، القوى العسكرية)[2].

تنقسم السياسة الامنية الى قسمين، قسم داخلي وآخر خارجي:

1. **السياسة الامنية الداخلية:** يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي امني امني داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين افراد المجتمع)، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها (العدالة في توزيع الموارد، المناصب)، وبالتالي

[1] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 114.

[2] بيون هاغلين وايزابيت سكونز، المرجع السابق الذكر، ص 453.

فالسياسة الامنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة. [1]

2. **السياسة الامنية الخارجية:** فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن امن حدودها الخارجية وامنها الخارجي سواء من دول نفس الاقليم او دول العالم الاخرى، كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الامنية خاصة فيما يسمى بانسانية الانسان بمعنى وضع الانسان كمستوى اولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدلا الاهتمامات العسكرية من خلال المساهمة في ارسال الترتيبات الامنية المتعددة الاطراف وفق مفاهيم الامن التعاوني والامن اللين، والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع اجنة عمل على طريق برامج تهدف الى الخروج بسياسات امنية تتضمن تحقيق الامن بجميع ابعاده ومستوياته، فالدول هنا اما تعمل منفردة او مجتمعة على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الاوروبي لوضع سياسة امنية، تضمن لها امنها الخارجي مع مراعات السياسات الامنية الداخلية بالدرجة الاولى لان تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الاولى، فالتحول واللتغير في مضامين الامن من الامن العسكري وصولا للامن الانساني جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي او الاتحادات الاقليمية والمنظمات تتبنى سياسات امنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الامن (شراكة امنية، تعون، اندماج....) [2].

مفهوم الامن الانساني: تتعدد التعاريف بخصوص الامن الا ان هناك اجماع على انه غياب التهديد ضد القيم الرئيسية، ومن بين التعاريف نجد التعريف الذي يرد عند Aronld Wolfers للامن، حيث يقول انه في جانبه المزضوعي يعني " غياب اية تبديدات اتجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من لن يتم المساس باي من هذه القيم " [3].

لقد أصبح مفهوم الامن الانساني اطارا موسعا للان الوطني (امن الدولة + امن المجتمع + امن الانسان) اذ اصبح هذا الاخير يحتوي بالاضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة

---

[1] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 15.

[2] بلال قريب، السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه التحديات والرهانات، بحث مقدم لنيل درجة الماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص.ص 8-9.

[3] عادل زقاغ، " **اعادة صياغة مفهوم الامن – برنامج البحث في الامن المجتمعي**". من موقع: www.geocites.com/Adel zegagarh/recom1.htm1

ومصالحها الوطنية والحيوية على ابعاد وظيفة اخرى مرتبطة بحماية حقوق الانسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم و مستقبل الاجيال القادمة.

واصبح هذا المفهوم موسعا بتهديدات أكثر أخلاقية – إنسانية – حياتية إلا انه اصبح من واجب صانعي السياسات الامنية الموازنة بين امنت الدولة وامن الانسان، وذلك على الرغم من صعوبة التحقيق العلمي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم وضبابية الحدود بين ما هو دولي وما هو انساني.

التعريف الحدي **للامن الانساني** هو **امن الانسان من الخوف** (من القهر والعنف والتهميش) **والحاجة** (الحرمان ....وعدم التمكين الاجتماعي)، اي محاولة خلق ديناميكية تدمج الانسان في الاولويات التنموية والسياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته.

مفهوم الامننة: وهي اضفاء الطابع الامني على اي قضية لمعالجتها، اي رفعها من السياسة العادية الى الحالة الاستثنائية [1] .

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية عامة وجب كخطوة أولى تعريفها كمصطلح عام، تم التدرج لتعريف النوع الغير شرعي منها.

وقبل ذلك يجب الاشارة إلى أن التعريفات المقدمة لها مكونة أساسا من نظرة كلاسيكية جديدة (Neoclassique) ومجموعة لأخرى من المفاهيم والأطر التي ازدهرت في الربع الاخير من القرن العشرين، ذلك أن دراسة الهجرة في تاريخها القصير نسبيا خلق نوع من التعدد في المفاهيم والنظريات المتعلقة بها، من أبرزها نظريات الهجرة الساتئدة حاليا والتي تنصب كلية على تفسير أسبابها.

[1] ختو فايزة: **البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورو مغاربية.**

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية و سياق تطورها

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية

التعريف اللغوي

يدل المصطلح الهجرة على معاني مختلفة فهو قد يعبر على الحركة الطوعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد وقد يدل على الحركة الجبرية، اما في اللغة فهو من مصدر " هجر " وهجرانا قال ابن فارس الهاء والجيم والراء اصلان يدل احدهما على قطيعة وقطع الاخر على شد الشيء وربطه اما الاول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار الى دار، تركوا الاولى، وضب ابن منظور ايضا معنى الخروج من ارض الى ارض [1] وهجرة الشيء تعني تركه. [2]

الهجرة الى الشيء: الانتقال اليه عن غيره.

الهجر بالكسر: الخروج من ارض الى اخرى.

فالهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء او اعرض عنه، اما الهجرة فيقصد بها الخروج من ارض الى اخرى [3].

وبالتالي فالهجرة اذن هي ترك مكان العيش المعتاد والانتقال اى مكان اخر بغية الاستقرار او الانتقال مجددا.

أما في علم الاجتماع فهي تدل على تغيير الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة او الطبقة الاجتماعية. [4]

وقد ورد في اللغة الانجليزية لفظ الهجرة ليميز بين ثلاث الفاظ وهي:

1. **اللفظ الأول:** immigration: التي تعني الهجرة الوافدة، فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هو " immigration ".

---

[1] –فايزة بركان **اليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: تخصص: علم الاجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، 2011–2012.

[2] –صايش عبد المالك، **التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، جامعة باجي مختار عنابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير السنة 2006–2007. ص 12.

[3] صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة د ط. دمشق، 1965، ص 203.

[4] صايش عبد المالك، المرجع السابق، ص 13.

2. **اللفظ الثاني:** " émmigration ": التي تعني الهجرة النازحة، فالشخص النازح"émmigrant" هو الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة أخرى.
3. **اللفظ الثالث:** "migration ": الذي يعني الهجرة الداخلية والمهاجر داخليا هو"migrant".

مما يعني أن اللغة الانجليزية هي الأكثر تفصيلا إذ تفرق بين ثلاثة أنواع من الهجرة، أما في اللغة العربية والفرنسية نسبيا، فلفظ " الهجرة " شامل لكل الأنواع إلا فيما يخص الهجرة الداخلية التي يطبق عليها اصطلاح " النزوح " والهجرة غير الإرادية التي يطلق عليها لفظ الهجرة القسرية " Emigration forcé " وكذلك التهجير " Déportation " الذي يعني الارغام على الهجرة.

ويستعمل مصطلح الهجرة إضافة إلى ذلك في مجالات عديدة لهجرة رؤوس الاموال، هجرة الحيوان، النبات، وهذا ما يفسر ان للهجرة علاقة بعلوم كثيرة.

فبالنسبة لهجرة الانسان بدات منذ اقدم العصور، ان كان اول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الافريقي ومصر، ثم كانت الهجرة جماعية الى اليمن ومنها اتجهت موجات اخرى الى مختلف انحاء الجزيرة العربية ثم الى أوروبا غربا والى اسيا شرقا، مما ابرز عدة تنقلات سكانية وصفت بالمهمة تاريخيا منها هجرة الساميين الى بابل هجرة الفينيقين الى خليج العقبة ومصر، الاغريق الى شمال البحر المتوسط، والهجرة النبوية من مكة الى المدينة، التي تعتبر اعظم هجرة عرفها تاريخ البشرية، أما اشهرها في القرون الحديثة فهي الهجرة الجماعية لليهود الى فلسطين. [1]

ورغم لهذا التعريف من مزيا الا انه أهمل الجانب القسري في الهجرة، اذ نقصد بهذا تغييب هذا التعريف للهجرة السرية (غير الارادية)، قد تكون الهجرة سواءا عن طريق الافراد او عن طريق الجماعات، نتيجة لظروف قاسية تجبر هذه الامواج البشرية على الهجرة. [2]

بالتالي هناك العديد من المعايير لتعريف الهجرة نذكر من بينها:

[1] منصوري رؤوف، **الهجرة السرية من منظور الامن الانساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان والامن، 2014/2013، ص 15.

[2] منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 15.

- **يعرفها علماء النفس:** على لسان: **وليام ماكدغول:** " بانها: غريزة فطرية في الانسان، اي استعداد فطري موروث لا يحتاج الى تعلم، ويدفع الكائن الى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثالها في ذلك: غريزة التملك وغريزة المقاتلة " [1].
- **كما يعرفها علماء علم الاجتماع: هي:** " انتقال الانسان من موطنه الاصلي وبيئته المحلية الى موطن اخر للارتزاق وكسب وسائل العيش او لسبب اخر "، كما يمكن ان نعرف الهجرة **مورفولوجيا** بانها: " حادث جماعي ينتاب عددا من الناس، ام التماسا للكسب وتحسين لحاله واما للنجاة بنفسه من الهلاك "، والتي يمكن ان تحدث للفرد الواحد او للاسرة الواحدة، اي اما ان تكون فردية او جماعية او تلقائية او منظمة وقد تكون ايضا اضطرارية او اختيارية "، كما تعني الهجرة بصفة عامة: لانتقال للعيش من مكان الى اخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ويستثني من ذلك الزيارة للسياحة اة للعلاج او خلافه وقد تكون هذه الهجرة من دولة الى دولة او من قارة الى اخرى فتسمى: **هجرة دولية،** كما قد تكون من مدينة الى اخرى داخل قطر واحد فتسمى : **هجرة داخلية.**

ايضا تعرف الهجرة على انها انتقال الفرد او الجماعة من منطقة الارسال او منطقة الاصل (Place Origine) الى منطقة الاستقبال او مكان الوصول (Place of destination)، اذ تنقسم الهجرة الى قسمين: " **<u>الهجرة الداخلية</u>** وهي: التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تاشيرات او اذونات مسبقة للانتقال من منطقة الى اخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، اما " **<u>الهجرة الخارجية</u>:** (الهجرة الدولية) هي التي يعبر فيها الفرد او الجماعة الحدود الجغرافية او السياسية من دولة معينة الى اخرى بهدف الاقامة الدائمة او المؤقتة [2].

يمكن ايضا تقسيم الهجرة الدولية الى:

1. **الهجرة المشروعة او الشرعية وهي:** " الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الاصلي الى الدولة المستقبلة " ويمكن القول بانها تلك الهجرة التي تتم وفقا للقانون الدولي للهجرة، بحيث يتم الدخول الى بلد معين وفقا لاجراءات قانونية معنة بحيث يصبح هذا

[1] انشراح الشال، " **المغترب ووسائل الاتصال** "، **نقلا عن** فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية**، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 203، ص 33.

[2] عثمان الحسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، " **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث بجامعة ناف للعلوم الامنية، الرياض، 208، ص 15-16.

الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة، اذا اعتمدنا على المعيار القانوني نقول هي: " الهجرة القانونية ".[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل سكان من مكان الى اخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان [2].

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد او جماعة، او مجموعة من السكان من مكان تو تقتمة الى مكان اخر للاقامة في سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد، ان عندها تسمى هجرة داخلية، والهجرة الداخلية يمكن ان تكون انتقاتلا من الريف الة المدينة، اذ يمكن ان يتغير معها العمل النذي يقوم به الفرد او الجماعة فيصبح الفرد تاجرا بدلا من كونه فلاحا، كما يمكن ان يكون الانتقال من مدينة الى اخرى، ويكون ذلك بسبب تغيير مكان العمل، لا في طبيعته، وان يكون الانتقال من المدينة الى الريف.

والهجرة الخارجية، تكون من بلد الى اخر، او من قارة الى اخرى كما هي عليه الهجرة مثلا من اسيا وافريقيا الى اوروبا و امريكا واستراليا او العكس ايضا او فيما بين امريكا واوروبا واستراليا [3].

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الاقامة في بلد اخر، وقد ضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان خحرية جميع الاشخاص في مغادرة اي بلد بما في ذلك بدهم الاصلي، كا خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة اقليمه الا في ظروف محدودة جدا. [4]

ثالثا: التعريف الشرعي: للهجرة شرعا معنى عام وه ترك ما ينهي عنه الله تعال، ومعنى خاص بالانتقال المكاني، وقعت في الاسلام بهذ المعنى على وجهين:

الاول: الانتقال من دار الخوف الى دار الامن، كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة،

---

[1] منصوري رؤوف، **الهجرة بالسرية من منظور الامن الانساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الانسان والامن الانساني، 2013-2014.

[2] - http//www.ohewore.org-depai-show.art.asp ? oid :144798

[3] كاظم نجيب: الهجرة الخارجية وواقع العنصرية والعداؤ ء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي، الكاتب الثاني، ، 2000، ص 7.

[4] فايزة بركان، المرجع السابق، ص 15.

الثاني: الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان، وذلك بعد ان استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، الى ان فتحت مكة المكرمة [1].

ولقد ورد مفهوم الهجرة في القران الكريم، وفي السنة النبوية الشريفة عندما اوصى بها الله تعالى الى رسوله الكريم بالهجرة من مكة الى المدينة المنورة وامره بالرحيل الى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان، قال تعالى:<< قال فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قال الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها >> [2].

كما حدث ذلك عندما هاجر النبي محمد صلى الله هعليه وسلم الى مكان جديد يصلح للدعوة الاسلامية.

-المقاربة الشاملة للهجرة:

بالرغم من الدراسات المكثفة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما لاحظنا من خلال المدارس السابقة الا انه ظهرت تصورات اخرى تهتم كذلك بهذه القضية بحيث تفسر التخوف الاوروبي من النمو الديغرافي الكبير في الدول المغاربية، والذي يعتبر الدافع الاول لحركيات الهجرة سواء بطريقة شرعية او غير شرعية، ومن اجل التحكم في هذه الحركيات قامت الدول بتنظيمها ضمن اطار قانوني، وهذا ما سنتناوله خلال هذا المبحث.

-التــصورات الجديدة للهجرة السرية :

الاتحاد الاوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بازمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعات بشكل يصبح فيه المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

والملاحظ اليوم ان الحركة البشرية تتميز بسلسلة من المعتقدات التقنية والثقافية والاجتماعية التي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الامني الاوروبي الجديد، فتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، يمكن دراستها من خلال التصور **السوسيو-اقتصادي،** والتصور **السيكولوجي.**

[1] نبيل مرزوق: هجرة الكفاءات واثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصاية السورية، د. ط سوريا، 2010، ص 2.

[2] فايزة بركان، المرجع السابق، ص 15.

فالتصور **السوسيو-*اقتـصادي** يقوم بتفسير اخطار الهجرة وتهديداتها على الامن الاوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الاقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الاوروبية الكبرى، وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ (Bidonvilles) [1] التي تعتبر مصدر كل الامراض والاخطار الاجتماعية، اضافة الى خلق البطالة في المجتمع الاوروبي، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وابنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الاوروبية في سوق العمل [2] مما يخلق مشكل الاندماج هذا من جهة، ومن جهة اخرى تشكل المخدرات وتجارتها احد اكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطية حيث تزداد خطورتها عند اقترانها بالهجرة غير الشرعية.

فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب ومبهور بالضفة الشمالية، ولانهم لا يتمكنون من الوصوال اليها بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مايلة، وبذلك يظهر ان الهجرة تمثل احد مظاهر اللامن لافراد مجتمعات ودول المتوسط، وعليه يسعى الاتحاد الاوروبي لمواجهتها بتبني سيسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقييدية وغير القمعية لشروط كون هذه الاخيرة تعتبر نحديا وفرصة في ان واحد.

فالشيء الذي يحدد الرهان المتوسطي هو الخوف الاوروبي من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الاسباني " Ribera Alfons " بقوله: " اذا كان الخطر بالنسبة لاوروبا ياتي من الجنوب (**الهجرة**) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، فان هذا سيشكل خطرا على امن اوروبات ". وهو ما يذهب اليه الخبير الاسباني " **خوان انطونيو ساكولوجا** " حيث يصف النمو السكاني في شمال افريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب ان تعد لها اوروبا العدة، وسيشهد بقول **وزير الخارجية الفرنسي** الذي يقول " **اذا لم نساعد بلدان شمال افرقيا على مواجهة الانفجار السكاني فان شمال افريقيا سيحل بيوتنا**"é. ومنه هذا النمو الديمغرافي مرتبط بالهجرة، وهما يسيران بالتفاهم، اذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة ، فاقفال باب الشمال قد يؤدي الى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال/ وعدم اقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات مع الدول المستوعبة يؤدي الى خلق توترات تهدد الامن والسلم الاجتماعي والامون الاخرى للدول الاوروبية [3].

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر البيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 8-9.

[2] منيرة بلعيد، الديناميكيات الامننية الجديدة في الاقليم المتوسط، دور الجزائر الامني كفاعل، ص 104.

[3] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 68.

أما التصور **السيكولوجي** فيعتمد في تفسيره لظاهرة الهجرة غير الشرعية على وجهة نظر بعض علماء النفس الذين يفسرونها بانها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ البذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسيب، وهو ما يدفعهم للهجرة بحثا عن حياة افضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذه الظاعهرة ما هي الا تجليات الميكانيزمات النفسية كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما ومن هذه الحيل الازاحة وهي دفع النمزذج السيء [1].

وفي هذه الحالة التخلص من البطالة او الصورة السيئة التي كونها ازاء نفسه، ومن اجل نبرير تصرفاته يلجا إلى ميكانيزم اخر يعتمد على التبرير، اي ان الشباب عندما يسعى للهجرة غير المشرةعة ويلقى بنفسه الى التهلكة او يقع في دائرة المحظور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة ، فيكون التبرير بهذا الشكل تنه بحاجة ماسة الى المال وانه سافر بحثا عن الرزق وانه لديه طموح ويريد ان يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي، وهذه الحيل الدفاعية تستخدم من اجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الاحباط الذي يعيشه، ولو كان ذلك بمخالفة القوانين التي في وضعية المهاجرين المغاربيين تكون بالتسلل الى دول اوروبا بدون تاشيرة، والانتحار الجماعي بقوارب الموت تلخص هذه الوضعية. [2]

ويستند كذلك انصار هذا التصور الى وجهة نظر **نظرية ماسلو** (Maslow Abraham Harold) هي نظرية النظام الهرمي للحاجات **1943**، ولقد درست المهاجر من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، واعتبرت تن رغبات المهاجر تنمو تتابعيا هرميا من الادنى الى الاعلى، ويفضل ماسلو استخدام مصطلح " **حاجة** " **بدلا من مصطلح** " **دافع او رغبة** "، منطلقا من ان عدم اشباع الحاجات الانسانية يخلق توترا عند الافراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الاهداف الشخصية التي تبدو اكثر فائدة لهم، ونظم **ماسلو** هذه الحاجات كما يلي:

1) **الحاجات الفيزيولوجية:** الحاجة للطعام والشراب والسكن والزواج، وهي حاجات ضرورية لاستمرار بقاء الانسان على قيد الحياة.

[1] ابراهيم محمد عياش، " **الهجرة غير الشرعية –الجزء 2 –**". الحوار المتمدن، ع 2386، في: 2008/08/27، من موقع: www :alhewar.org/debat/show.art، يوم: 2010/11/28.

[2] ختو فايزة، المجرع السابق، ص 69.

2) **حاجات الامن:** في النفس والمسكن والوظيفة، ان تهديد الانسان في معاشه هو تهديد لحاجة اساسيةى في حياته وكلما ضمن الانسان من خلالا اللوائح والقوانين حقه في توفير حاجاته الضرورية ازداد شعوره بالارتياح النفسي.
3) **حاجة التقدير:** من كلمات الثناء والقاب التكريم والتشريف، هذه حاجات يجب ان يتم اشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد، وهي تؤثى كحافز قوي في النفس.
4) **حاجات تحقيق الذات:** الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيقالاهداف.

وعليه يسقط **ماسلو** هذه الحاجات على سلوك المهاجر حيث يؤكد على انه كلما حقق حاجات الاولية فانه يتطلع لاشباع حاجات اعلى فينتقل من مرحلة الى اخرى على التوالي ضمن هذا الهرم، ولكن اذا لميستطع تحقيق هذه الحاجات فان هذا يدفعه الى التمرد على معايير المجتمع والقوانن الدولية في بلده مما يدفعه للتفكير في الهجرة باية وسيلة بغية تحقيق هذه الحاجات [1].

2. **الهجرة غير المشروعة:** او ما يسمى **بالهجرة السرية،** سوف نورد اهمها للوصول الى تبني تعريف شامل **للهجرة السرية،** او الحرقة(harga)

ب/ **تعاريف للهجرة السرية:**تعرف بانها: " تعني اولائك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول التي يهاجروا اليها والمهاجرون العابرون الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة "، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود: (Cross-Border Threats) والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع [2].

كما يقصد بمصطلح الحرقة: " حرق كل الاوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على امل ان يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال " [3] ويعرفها ايضا **سفيان بوهديبة** كما يلي: " بان المصطلح الشائع ب harga وهي فعل العبور غير المشروع او السري للمتوسط بهد=ف الاستقرار في جنوب اوروبا "، ويعتبرها هجرة سرية مباشرة بحيث يعتمد على تقسيم الهجرة السرية الى: (هجرة

[1] ختو فايزة، المجرع السابق، ص 69.

[2] سهام حروري،" **الهجرة وسياسة الجار الاوروبي** "، **مجلة الفكر مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009، ص 345-346.

[3] ناجي عبد النور، " **الابعاد غير العسكرية للامن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير اتلقانونية في المغرب العربي** "، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي، **الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق**، يومي 29 و 30افريل 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، ص 119.

سرية مباشرة)واخرى (هجرة سرية عابرة) تيقصد بهذه الاخيرة: الامواج ن المهاجرين السريين القادمين من افريقيا والصحراء الذين يعبرون دول المغرب العربي بهدف الهجرة السرية نحو اوروبا.

كما تشير Idil Atak بان ظاهرة الهجرة السرية هي ظاهرة معقدة، اذ يتميز اطارها المهوماتي بالغموض سواء على المستوى الوطني او الدولي، اذ توجد العديد من الاصطلاحات تطلق عليها وبتسميات مختلفة مثل: (migration illégale) (migration clandestin) (non migration autorisée) (migration Irrégulier) (migration sans papier) كلها تستعمل لتحدد نفس الظاهرة. [1]

إذ تعرف هذه الكتبة الباحثة **المهجر السري** (le migrant clandestin) كما يلي: " هو الشخص الذي يبحث عن الدخول او الاقامة في بلد هو فيه ليس مواطن عن طريق خرق القواعد الوطنية المنظمة للهجرة.

وتعرف المفوضية الاوروبية الهجرة السرية: "بانها ظاهرة متنوعة تستمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون اقليم الدولة العضو طريقة غير مشروعة عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شسبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الاشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتاشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول عل موافقة السلطات، واخيرا هناك مجموعة من البي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد [2].

من اجل ضبط مصطلح الهجرة السرية، يجب التفريق بين: (الدخول غي الشرعي :

(irregular entry) و (البقاء او الاقامة غير الشرعية): (irregular stay)، حيث ان اغلب المهاجرين غير الشرعيين يدخلون البلد بطريقة شرعية وقانونية عن طريق Visas او رخصة عمل، لكن بعدانتهاء مدتها يصبحون مقيمين بطريقة غير شرعية وغير قانونية.

[1] منصوري رؤوف، الجرة، المرجع السابق، ص 16.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 119.

لقد عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة السريةكما يلي: " الهجرة السرية هي: التنقل العابرللحدود_ الدولي – او الاقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة " [1].

كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية: commission Mondiale sur les Migrations Internationales (les Migrations dans Un Monde Interconnect é : Une بعنوان(CMMI Nouvelle perspective D'action والصادر في اكتوبر 2005، " مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الافراد الى بلدان غير دولهم وخارقين بذلك قوانينها الداخلية [2]، هذا ما يشمل اتلنهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وايضا المهاجرين ضحايا تجار البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وذلك البي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم " [3].

إذ تشير ايضا **المنظمة العالمية للهجرة** في تقريرها لعام 2010، بان: عبور الحدود الدولية هواحد اشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين [4]، كما تشير ايضا الى ان الهجرة السرية يمكن تعريفها: حسب وجهة نظر الدولة المصدرة او حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.

1- **الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر الدولة المنشا:** " فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياه على انه خرج من اقليمها من منافذ غير شرعية او خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة او بطريقة احتيالية ".

2- **الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة:** " تنظر للمهاجر عغير الشرعي لكونه تواجد على اراضيها دون موافقتها ايا كان البلد القادم منه– سواء البلد لام او بلد اخر– ايا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووسيلة وصوله الى اراضيها – سواء خرج من منفذ شرعي ووصل الى منفذ شرعي او خرج من منفذ غير شرعي ووصل الى منفذ غير شرعي – كذلك مستنداته (اصلية او مزورة) ويرجع اصباغ الصفة غير الشرعية على هذا المهاجر الى:

---

[1] IOM, << Irregular Miggration Form Africa to the Maghreb and the European Uniion : An Overview of Recent Trends >>, migration research Series N^0: 32, 2008, p 13, disponible sur : http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/mainsite/published-docs/serial-publication/MRS-32-EN.pdf consultte le: 26/02/2010.

[2] منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 17.

[3] Rapport de la Commission mondiale sur, <<les Migration, Internationales, les Migrations Dans Un Monde Interconnecté : Nouvelles Perspectives D'action>>, octobar 2005, p 35 disponible sur : http:/www.gcim.org/mm/file/frensh.pdf consulte le : 31/02/2011.

[4] OIM, << Etat De La Migration Dans Le Monde 2010, L'avenir Des Migration , Renforcer les Capasités Face Aux Changements >>, 2010 , P 29.

عدم حصوله على موافقة الدولة، حيث يستوي ان يدخل بطريقة سليم ويحصل على الموافقة لفترة معينة، ثم عقب ذلك يرفض المغادرة بعد انتعهاء تلك الموافقة او دخوله بطريق غير سليم ثم يقوم بتقنين وضعه عقب ذلك فيتزوج للحصول على الاقامة الشرعية [1].

إن الفقه الدولي عجز عن وضع تعريف دولي لاهرة الهجرة غير الشرعية، ليحي بكافة الجوانبالمتصلةبها فظهرت اراء وهي: **الراي الاول:** يقول بان الهجرة غير الشرعية هي " الدخول والخروج غير القانوني من الى اة دولة من قبل افراد او جماعات من غير الاماكن المحددة لذلك دون التقيد والاعتداد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الافراد " [2].

لكن يعاب على هذا الراي اغفاله للخروج القانوني من المنافذ الرسمية للدولة (معبر وهي الدولة السيطة ويطلق على ذلك النوع من الهجرة العبور او الهجرة غير المباشرة)، بحيث يضطر المهاجر الى دخول دولة وسية بين الدول القادم منها للعبور الى الدولة المهاجر اليها ".

الرأي الثاني: " الهجرة غير الشرعية هي الانتقال من الوطن الام الى الوطن المهاجر اليه للاقامة بصفة مستمرة فيه مخالفا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لاحكام القاوانين الدولية والداخلية " وهذا التعريف **لطارق خضر**,

أما الراي الثالث: الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من اقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المتخصصة لذلك، او من منفذ شرعي باستخدام وثيقة سفر مزورة.

ويشير M.Johan Willinson البريطاني في تقريرة للبرلمان الاوروبي حول: (La Création D'un Charts d'intentio, sur La Migratio, CClandestine) بان هناك صنفين من الهجرة السرية: الاول يتمثل في الدخول بطريقة غير شرعية ونخرق القواعد القانونية المنظمة لذلك والثاني: يدخل المهاجر بصفة قانونية وعندما تنتهي المدة يحاول البقاء لمدة اول خارقا بذلك القواعد المنظمة للهجرة ويكون مقيما بطريقة غير قانونية، اذ يشير ايضا الى ضرورة اعتماد مصطلح الهجرة السرية. :Migration Clandestine وذلك للايسباب التالية. يعد مصطلح **الهجرة السرية** شاملا لكل اشكال الهجرة السرية بما في ذلك: تجارة الاشخاص وتهريب المهاجرين [3].

---

[1] احمد رشا سلام، " الاخطار الظاهرة والكامنة على اغلامن الوطني للهجرة غير المشروعة، مقال منشور في : **مكافحة الحجرة غير الشرعية**، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الامنية، ط1، الرياض، 2010، ص 210-211.

[2] منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 18.

[3] Rapport disponible sur :http:/assembly.coe.int/documents/workingdocs02/fdoc9522.hatm.

ج. **التعريف المعتمد للهجرة السرية:**

اما التعريف المعتمد عليه في هذه الدراسة هو الاتي:

الهجرة السرية هي: ((تلك الظاهرة المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع او السري الذي يرتكبه الافراد اة الحماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة/، بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية النتعلقة بخخروحجهم من بلدانهم وكذلك المتعلقة بدخولهم واقامتهم في تلك الدول التي يقصدونها، سواءاكانت هذه الهجرة مباشرة، او سرية غير ماشرة– هجور عبور– ويستوي في ذلك ان تكون عن طريق الافراد او جماعات منظمة كالتي تنشط في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية)). [1]

وتعرف الهجرة السرية ايضا بانها: " حركة التنقل او الاقامة او العمال التي لا تحترم القواعد القانونية في البلد الاصل والبقلد العبور، والبلد المقصد، فبالنسبة للبلد المقصد، المهجر ذلا يلك رخصة او الوثائق الاساسية المحددة في القوانين للدخول او الاقامة او العمل، اما فيما يخص البلد الاصل فهذا يعني ان الافراد المهاجرون يعبرون الحدود الدولية دون جوازات السفر او بوثائق مزورة وهذا ينطبق ايضا على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين " [2].

مفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية :

النـــــزوح :

- **التهريب البشري:**

نشات ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على اراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الاعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني **تهريب المهاجرين** " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة ليست موطنا له او لا يعد من المقيمينت الدائمين فيها، من اجل الحصول بطريقة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة اخرى " [3].

---

[1] منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 19.

[2] GFMD ,<<Session de table Ronde 2.2 :Gerer la Migration et Minimiser les Impacts Negatifs de la Migration Irreguliere>>,Mannilles ,philippines,30Oct 2008,p.2

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د. ط، الرياض، 2008، ص 17.

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الارباح الطائلة مستغلة الازمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث ان عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق غير الشرعية اصبحت تشكل نوعا جديدا من انواع الجريمة المنظمة والتي اكتسبت اهمية خاصة في الاونة الاخيرة، حيث انتهزت مافيا " **التسفير** " الفرصة لمماسة الاتجار بالبشر، فحسب تقارير الامم المتحدة، تحاول المنظمات الاجرامية تهريب مليون شخص سنويا باجمالي ارباح نحو 4 مليارات دولار سنويا [1].

وللتهريب البشري " **نشاط فردي** " واخر " **مهني منظم** " فالنوع الاول يقوم به شخص بمفرده او مجموعة صغيرة باستخدام قوارب اللتهريب مقابل مبالغ مالية معينة، او الصعود في السفن البحرية والتاجارية من دون علم ادارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل الى السفن اثناء عمليات الشحن والتفريغ [2]، اما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والاقامة، ومن عملوا في وكالات السفر و السياحة وشركات النقل البري والبحري.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات امنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون احيانا للغرق وسط البحر بسبب الاعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للارهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية [3].

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهعجرة العالمية " **برونسون ماكينلي** " هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية وم يقومون بعملية التهريب [4].

العلاقة بين اللجوء والهجرة:

أكدت معظم الدول والمنظمات الاقليمية التزامها باتفلقية **1951** وبروتوكول **1967**، كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين. ورغم مرور اكثر من نصف قرن من اقرار اتفاقية

[1] هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوروبا، اسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها السياسية، ص 171.

[2] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 38.

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 19.

[4] سوسن حسين، " **الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية** "، لقاء مع: بونسون ماكيلني ، مدير عام منظمة الهجرة العالمية، السيساسة الدولية، ع 165، جويلية 2006، ص 90.

1951، الا ان وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات البدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة واساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الاشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة،ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والازاحة والنزاعات والحروب الاهلية وانتهاكات حقوق الانسان والعنف والاضطهاد حسب العرق او الدين او اللون السياسي، ويعد اللاجؤون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم الى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما (في المقام الاول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الامم المتحدة [1].

ولقد شهدت العقود الاخيرة تراجعا في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشروع لدخول الدول والبقاء فيها، ولهذا فان الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وادارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية اسباغ الحماية الدولية على من يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات اخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قيضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري. [2]

ويلاحظ الاجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لان معسكرات اللاجئين تضم اشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تان الاجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب ان لا تمنع اللجئين من الوصول الى اراضي الدول الاخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا اساس لها من الصحة والتي تقوم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء [3].

فاللجوء الذي لديه دوافع سياسية يتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث ان اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فانه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع اسرته، مما يتطلب هجرة اسرته اليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

---

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 21.

[2] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 40.

[3] المرجع نفسه، ص 22-23.

ولقد تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الاشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء عندما نص على ان الهجرة الدولية تعني ايضا بالاضافة الى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والاشخاصض المنتقلين والاشخاص الاخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذينت هم في حاجة الى خدمات دولية للهجرة [1].

الجريمة المنظمة: وهو تعبير اجرامي يعمل خارج اطار الشعب والحكومة، ويضم بين طياته الالاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها اكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع افرادها لاحكام قانونية سنوها لانفسهم.

تفرض احكاما بالغة القسوة على من يخرج عن قاموس الجماعة ويلتزمون في اداء انشطتها الاجرامية بخطط دقيقة مدروسة يجنون من ورائها ارباحا طائلة [2].

علاقة الهجرة بالجريمة:

ان المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة اكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لانه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للامم، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من اجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات اخرى، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال. [3]

ولقد عرفت **الشرة الدولية (الانتربول) الجريمة المنظمة** بانها: " كل جمعية او تجمع لاشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الاول تحقيق ارباح وفوائد دون اي التفات الى الحدود الوطنية [4].

وتعرف **الجريمة المنظمة** كذلك بانها: " الجريمة التي يمارسها **تنظيم مؤسسي** يضم عددا كبيرا من الافراتد المحترفين، يعملون في اطاره وفق نظام لتقسيم العمل وتولي مراكز القيدة بالغة الدقة

---

[1] غالية بي زيوش، **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، رسالة ماجستير ف الغعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص 15-16.

[2] لواء عيد محمد فتحي، **الاجرام المعاصر**، د.م.ت، ص 91.

[3] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 43.

[4] محمد غربي، **الدفاع والامن، اشكالية تحديد المفهومين في وجهة نظر جيواستراتيجية**، ملتقى جامعة قسنطينة، 2008، ص 96.

والتعقيد والسرية، ويحكمه **قاموس شديد** القسوة يصل الى حد القتل او الايذاء الجسدي على من يخالف احكامه، وياخذ التنظيم **بالتخطيط الدقيق** في ممارسة أنشطته الاجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتسم بالعنف وتعتمد على **افساد بعض الموظفين** و **كبار شخصيات الدولة،** وتهدف الى **تحقيق ارباح طائلة،** ويتربع على قمة التنظيم **رئيس واحد** يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة العمياء، كثيرا يستمر التنظيم قرونا عدة بعد ان يتعاشر معه تامجتمع خوفا من بطشه وطلبا لحمايته [1].

وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر ايضا ظاهرة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها اي فضاء او اقليم، ومن بين انشطتها نجد جريمة غسيل الاموال وتهريب المخدرات والاسلحة والمعادن البثمينة والتحف الاثرية، وتهريب البشر وتجارة الرقيق، وتهريب المواد النووية لاوالهجرة السرية [2].

فالهجرة السرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خرا على استقرار ونمو الدول الاوروبية، وهذا نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئاة غير سوية، اضافة الى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الاساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها خصوصا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، حيث شكل النشاط غير المشروع سنة **1988، 2%** من الناتج الاجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما ان العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين **300 – 500 مليار دولار** سنويا، وهو ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء الى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية [3].

خامسا: ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين [4]

إن تعريف الاتجار بالاشخاص يعني:" تجنيد الاشخاص او نقلهم او تنقيلهم او ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او باستعمالها او بغير ذلك من اشكال القسر او الاختطاف او الاحتتيال او الخداع أو إساءة استعمال السلطة او اساءة استغلال حالة استضعاف، او اعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص للسيطرة على شخص اخر لغرض الاستغلال، ويشمل

[1] لواء/ د. محمد فتحي عيد، **الاجرام المعاصر**. د. م. ن، د. ت، ص 96.

ظاهرة الهجرة غير الشرعية .www.aljazeera.net

[2] محمد غربي/ مرجع سابق، ص 97.

[3] محمد غربي، " الدفاع والامن: اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية "، ملتقى جامعة قسنطينة، 2008، ص 259-257.

[4] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 43-44.

الاستغلال كحد ادنى، استغلال دعارة الغير او سائر الاستغلال الجنس، او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسا الشبيهة بالرق او الاستعباد او نزع الاعضاء " [1]، فهي تعد جريمة ضد حقوق الانسان وهي قضية تمس الامن الانساني وليس قضايا من امن الدولة فحسب.

أما تهريب المهاجرين: "فهو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها او المقيمين فيها، وذلك من الحصول بصورة مباشرة او غير مباشرة، على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى، كما يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود الدولية دون التقيد بالشروط اللازمة لدخوال المشروع الى الدولة المستقبلة، ويقصد بتعبير وثقة السفر او الهوية الانتحالية اي وثيقة سفر او هوية، تكون قد زورت او حورت تحويرا ماديا من جانب اي شخص غير الشخص او الجهاز المخول قانونا باعداد او اصدار وثيقة سفر او هوية نيابة عن دولة ما، او تكون قد صدت بطريقة غير سليمة او حصل عليها بالتلفيق او الافساد او الاكراه او باي طريقة غي مشروعة اخرى، او استخدامها شخص غير صاحبها الاصلي او الشرعي. [2]

وكما يقصد بالسفينة: اي نوع من المركبات المائية، بما في ذلك مركبة الطوافة، والطائرات المائية التي تستخدم او يمكن استخدامها كوسيلة نقل فوق الماء باستثناء السفن الحربية او سفن دعم الاسطول او غيرها من السفن التي تمتلكها او تشغلها احدى الحكومات، ولا تستخدم في الوقت الحاضر الا في خدمة حكومية غير تجارية " [3]

وامتثالا للمادة 06 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين: يجب على الدول ان تحارب تهريب المهاجرين وتمكين الاشخاص من البقاء في دولة ما بصورة غير شرعية، وان تعتبر الضروف التي تعرض حياة المهاجرين المعنيين او سلامتهم للخطر، وتستتبع معاملة لا انسانية او مهينة مشددة للعقوبة.

كما ان هناك انشطة ذات صلة في تهريب المهاجرين مثل:

- تدبير الدخول غير الشرعي لشخص ما الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها وذلك للحصول بصورة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى.

---

[1] انظر الفقرة (أ) من المادة 03 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص، وخاصة النساء، والاطفال، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[2] منصوري رؤوف، المرجع السابق، ص 22.

[3] انظر المادة 03 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- او تمكين شخص ليس مواطنا او مقيما في دولة، من البقاء دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة من اجل الحصول على منفعة مادية او منفعة مادية اخرى بصورة مباشرة او غير مباشرة، هذا يعني ان ضحايا الاتجار وتهريب المهاجرين هم ايضا مهاجرون سريون.

إن ضحايا الاتجار بالاشخاص هم مجموعة كبيرة تتكون من الاشخاص الذين يستغلون قسرا في سائر اشكال الاستغلال الجنسي او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او نزع الاعضاء، ومن بين الدول التي تتميز بنزع وتجارة الاعضاء غير المشروعة: (البرازيل، المملكة المتحدة، اطاليا، المكسيك، مالدوفيا، روسيا، افريقيا الجنوبية، تركيا، الهند، الولايات المتحدة الامريكية) [1].

إن المراة المهاجرة يجري استغلالها ضمن هذه الشبكات وهي احدى ضحايا هذه الاعمال اللا انسانية بحيث يستغل المتاجرون بالبشر الوضعير غير الشرعية للمراة المهاجرة ويستعملونها كوسيلة للقسر والاستغلال وها نتيجة للمعاملة او الاستراتيجية التي لا تجد حلولا فورية للهجرة السرية ، اذ لا تحمي حقوق هؤلاء الضحايال في المرحلة الاولى التي يكتسبون فيها صفة مهاجر سري (غير شرعي)، وبالتالي يقعون كضحايا هذه الشبكات الاجرامية فالمراة والاطفال هم فئات هشة، تعاني في زمن العولمة من كل اشكال الاسترقاق، والاستعباد هذا نتيجة للتنقل غير الشرعي للاشخاص وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية او الوطنية [2] واذا نظرنا الى الاتجار بالاشخاص من زاوية حقوق الانسان، يعتبر هذا انتهاكا صارخا لحقوق هذه الفئة والتي يجب حمايتها بموجب اليات فعالة وقوانين رادعة وفعالة لهذه الجريمة على المستويين الوطني والدولي منها، اذ على دول المصدر ودول العبور والمقصد معاقبة المتاجرين بالبشر والمهربين للمهاجرين وحماية هؤلاء الضحايا خاصة المراة والاطفال والوقاية من هذه الظاهرة [3]، كما يجب على الدول التعاون من اجل مكافحة العوامل كالفقر والمستوى المتدني من التنمية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان [4].

---

[1] Jeff Whitehead, <<The Havest : Human Organs and Human Securirty Journal, Human trafficking, Volume 6, Spring 2008, p 28.

[2] Laura Kakko , << People for Sole§ Three Different Approaches for Human trafficking >> In, Human Securirty Journal, Human trafficking, Volume 6, Spring 2008, p47.

[3] Gregor Norr, << The insecurity of trafficking in International Law>> , In Vincent Chetail, (eds), Mondialisation et droit fde L'homme le droit intternational en question, Op. Cit, p. 345.

[4] Ibid.p 353.

كما يعد تهريب المهاجرين هو احدث الاوجه الاولى المؤدية الى الاتجار بالبشر العابرة للحدود والذي قد يكون على مستوى الدولة الواحدة أيضا. [1]

المطلب الثاني:التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية : [2]

يعد الانتقال السكاني عبر المكان واحد من الظواهر الاساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم وهو ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثا عن الافضل حتى مع توفر عناصر الاستقرار وتزداد اهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات...[3] فالانسان بطبعه يبحث عن كل مامن شأنه ان يساعده في توفير حاجاته الاساسية وتحسين شروط حياته ...ولم تكن الطرق الطويلة والمسحات المكانية الواسعة التى تفصله عن موطنه الاصلي قادرةعلى منعه من البحث عن الافضل ولم تكن قادرة على منعه من تنقل والترحال حتى يجد مابيحث عنه وقد ساعده في ذلك أن المجتمعات الانسانية بقيت لفترة طويلة من الزمن قادرة على استيعاب الوافدين اليها ولم تكن لديها تنظيمات الدولة التى جعلت لتنقل والترحال شروطا ادارية وتنظيمية باتت اكثر تعقيدا ... يتولى امرها المعنيون بادارة شؤون الدولة تبعا لما يقدرونه من مصالح تعود بالنفع العام او الضرر على مجمل الدولة فتأتي التشريعات الناظمة للهجرة يسيرة احيانا وعسيرة احيانا أخرى تبعا لما تقتضيه مصلحة الدولة.

هذا وتعتبر"الهجرة المغاربية الى اروبا قديمة قدم العلاقات بين دول أروبا المطلة على البحر المتوسط وبلدان المغرب العربي واخذت اشكالا عديدة عبر السنوات الزمنية مختلفة باختلاف العوامل ذات العلاقة ورغم ان "ظاهرة الهجرة "في المتوسط تعد "حقيقة واقعة "منذ القدم [4] إلا ان الافت للنظر ان القعود الثلاث الاخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط تميزت بتسجيل تدفق واسع لانواع الهجرة من الجنوب وهو ما يمكن تقسيمه إلا ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة :

---

[1] رؤووف منصور، المرجع السابق، ص 22-23.

[2] فريجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم سياسية، جامعة خيضر 2009-2010، ص 65.

[3] احمد عبد العزيز الاصفر، (الاهجرة غير المشرووعة الانتشار الاشكال والاساليب المتبعة) في مجموعة من المؤلفين، مكافحة الهجرة غير الشرعية. السعودية: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010، ص 05-06.

[4] ميشال كابرون، اوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والافريقي. تر: سمير امين، بيروت، دار الفارابي، 1992، ص 165.

-المرحلة الاولى {قبل 1985}:

أهم ما مميز هذه المرحلة ظهور هجرة العمل المغاربية الا دول أوروبا بأحجام مهمة منذ بداية القرن 20وذلك بتجنيد الاستعمار الفرنسي للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية حاجات إقتصادياته فقدسجل التعداد الفرنسي لعام 1912 حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون بمختلف القطعات الاقتصادية فرنسية ثم انتقل عددهم إلى 73.000 عام 1936 ثم مالبثت أن اتخذت الهجرة طابعا منتظما خاصة بعد الاستقلال بلدان المغرب .[1]

فلقد أبرمت "المملكة المغربية" عدة اتفاقيات مع دول أروبا لإرسال العمالة .منها الاتفاق مع ألمانيا ومع فرنسا عام 1936 ومع بلجيكا عام 1964 ومع هولندا عام 1969 كما ابرمت "تونس"اتفاقيات هجرة الايدي العاملة مع فرنسا سنة 1963 ومع ألمانيا سنة 1965 ومع بلجيكا سنة 1969 ومع النمسا سنة 1970 وذلك استجابة لحاجيات اقتصاديات أوروبا الذي شهدت انتعاشا واسعا خلال المرحلة التي اطلقا عليها "الثلاثينية الظافرة "{ } التي تلت الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهذا تنامت الهجرة وتوسعت وصارة تشغل مكانة مهمة ضمن سياسات إقتصاديات بلدان "لارسال "فقد تضاعفت الهجرة من "المغرب" و "تونس"بما يزيد عن 8أضعاف و4أضعاف على التوالي خلال أقل من عشرة سنوات من 1967الى 1975.[2]

-المرحلة الثانية {1985-1995}:

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الاصليين وترا من هذا مع إغلاق مناجم الفحم في كل من "فرنسا"و "بلجيكا"التي كانت تستوعب انذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين الذين إستفادو كثيرا من التسهيلات الممنوحة لهم خلال المرحلة السابقة فازداد عددهم بشكل يزيد على حاجة الدول الاوروبية لهم .[3] مما ولد الشعور بأنهم يزاحمون عمال الدول ذاتها في الوقت

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية 2006، القاهرة، ادارة السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، 2006، ص 31.

[2] فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 66.

[3] . قناة الجزيرة قسم البحوث والدراسات، " محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية "، متحصل عليه من:
www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7AF-CEC9-4D7B-B51465-31AB328917FE.htm

نفسه كانت ظاهرتي "الفقر"و"البطالة"تزداد انتشارا في دول الجنوب وتزداد معهما رغبة الشباب في الهجرة الى أروبا مما نجم عنه تناقض في الرؤى والطموحات والاهداف تجلى في ميل الدول الاروبية الى "الحد "من الهجرات الوافدة اليها من جهة /وزيادة الطلب على سوق العمل في اروبا من قبل الشباب المغاربي من جهة أخرى.

وبلغ التناقض حدا دفع الدول الاوروبية الى إتخاذ اجراءات صارمة بحق المهاجرين في 19جوان 1995 مع دخول إتفاقية "شنغن"* الموقعة بين فرنسا وألمانيا ولكسنبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الاشخاص المنتمين الى الفضاء الاوروبي لكن مع دخول إسبانيا والبرتغال الى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاد غير متوقعة فقد كان لفرض مزيد من الاجراءات احترازية أمام أي عملية هجرة جديدة أثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وساهمة في فتح المجال امام "مافيا الهجرة غير شرعية". [1]

-مرحلة الثالثة{1995-الى يومنا هذا}:

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلالها الدول الاوروبية الى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"والذي يستند الى تبني اجراءات صارمة بخصوص"مسألة التجمع العائلي"وإبرام إتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

إن التطور التاريخي الذي مرة به ظاهرة الهجرة نحو الفضاء الاوروبي ألحق تبدلا بخصائص هذه الاخيرة يمكن تلخيصه في النقاط التالية

تنامي الهجرة في إطار قوانين"لم الشمل "و"التجمع الاسري"والتي تسمح لافراد أسر المهاجرين بالاقامة ببلدان الاستقبال الاوروبية {لتحل الهجرة العائلية محل الهجرة الإقتصادية والمؤقتة لذكور}حيث إقتصرت الهجرة القانونية خلال الربع القرن الاخير في غالبها على هجرة الزوجات والابناء في إطار هذه القوانين وتزايدة بذلك نسبة الاطفال والنساء بين الجاليات المغاربية في أروبا مما أحدثا بعض التوازن في تركيبت المهاجرين عمريا ونوعيا.

[1] فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 67.

- ✓ تنامي الهجرة غير الشرعية إما بدخول أروبا دون إستخدام الجوزات او بعبور الحدود بشكل قانوني والاستمرار في الاقامة بعد إنتهاء مدة تأشيرة الدخول ويقدر عدد المغاربة المهاجرين بهذا الشكل ما بين 250.000 و 300.000 وهو ما يعادل نسبة المهاجرين الغير الشرعيين في العالم {10الى15في المائة حسب منظمة العمل الدولية } ويتركز هذا النوع من المهاجرين أساسا في إيطاليا وإسبانيا حيث تمت تسوية الاوضاع 134.393في الاولى بين سنتي 1986 و1998 في الثانية 134.179فردا بين سنتي 1991.2000
- ✓ تنوعت بلدان المقصد بعد أن كانت مقتصرة على فرنسا في غالبها لقد تزامنا هذا التنوع مع إزدهار عدد من دول الاوروبية فجعلها مراكز"جذاب"بعد أن كان بعضها"طاردا"للعمالة كما صارت فرنسا بوابة رئيسية لدخول الى بقية دول أروبا في إطار إتفاقية "شنغن"حيث تنامت العهجرة الى البلدان الاخرى والمجاورة منها بالاخص مثل إسبانيا وإيطاليا فارتفع عدد المهاجرين من المغرب في إسبانيا من5817 فردا سنة 1985 الى 378.979 فردا سنة 2003مسجلا تزايدا بأكثر من 65مرة خلال 18سنة كما تزايد عددهم في إيطاليا بأكثر من تسع مرات ونصف بين سنتي 1988{30.000}و 2002 {287.000}.[1]

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التفسيرات النظرية لظاهرة الهجرة

سنحاول من خلال هذا المبحث ان نتاول الاطار النظري والمقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة ونحددها في ثلاث مدارس: مدرسة كوبنهاغن، مدرسة باريس، ومدرسة التبعية.

اولا: مدرسة كوبنهاغن

يشير الباحث " **ادوارد مورتمير** " عن دراسته للرؤية الامنية الاوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط، الى تنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الامنية للدول الاوروبية، وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر الى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على اساس انها المصدر الاول لتهديد الامن الاوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة الاوروبية هو ان التهديد ياتي اساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث ان << **التهديدات القادمة من الجنوب لها جورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة**

[1] فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 68.

العسكرية وحدها لضمان الامن الاوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرا على مفهوم الامن بعد الحرب الباردة>>[1].

فمفهوم الامن بالمفهوم المعاصر اختلف اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الامن الاحادي الاتجاه، اذ كان التركيز السائد منصبا على الامن العسكري باعتباره القوة تاعسكرية هي القادرة على تامين حدود الدولة والحفاظ على سلامة اراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي.[2]

فالامن المعاصر هو " الامن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الابعاد والاتجاهات والمجالات، فليس مجرد اجراءات للدفاع او ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار باوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالفكرة الجديدة اليوم هي ان امن الاخر يرتكز بشكل كبير على امن الاخرين، فالامن لا يزداد اذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا امن على الخرين ".

فالامن الشامل او العالمي هو الذي يخص الافراد في جميع انحاء العالم وهذا حسب المنظور النقدي حسب مدرسة " **كوبنهاغن** " للسلام عن طريق المفكر " **Barry Buzan** " [3].

فهذا المفهوم الاخير يدل على توسيع مفهوم الامن الذي تطرق له " **Barry Buzan** " اثر دخوله الى معهد كوبنهاغن في **1988** كمدير احد المشاريع البحثية للمعهد والمعنون ب: " **السمات غير العسكرية للامن الاوروبي** "، تلاه بعد ذلك التحاق Ole Weaver بالمدرسة واشتراكه مع بيوزان وتاليف سلسلة من البحوث النظرية. فمن خلال عدة عدة لقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامج بحثي في الدراسات الامنية بديل للمفاهيم والاطر الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الامن [4].

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 10.

[2] فايزة حتو، المرجع السابق، ص 46.

[3] رياض حمدوش، " تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية "، في الملتقى الدولي: الجزائر و الامن في المتوس: واقع وافاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 272.

[4] سيد احمد قوجيلي، " البناء اليتيمولوجي للامن : مقدمة الى الدراسات الامنية ". جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 10.

فبالنسبة **لبيوزان واول وايفر** والنقديين الاخرين في مدرسة كوبنهاغن فان النقاش كان على كون الدراسات الامنية بحاجة الى ادراك لثنائية الامن: التي تتالف من امن الدولة المهتمة بالسيادة وامن المجتمع المرتبط بالهوية [1].

مع بداية التسعينات، التحدي الذي واجه فكرة مردجعية الدولة كان في معظمه على صعيد الممارسة، التغيرات الهائلة في طبيعة الامن الاوروبي والدولي كان يعني بانه من الصعب **لبيوزان** ان يزعم بان الدولة كانت الموضوع المرجعي للامن، فصعود وتيرة النزاعات العرقية في اوروبا الشرقية، تواصل نشاطات الابادة المنظكمة في افريقيا السوداء، تزايد نسب الهجرة غير الشرعية، مشاكل الاندماج، الفقر وارتفاع مستويات الجريمة كلها ابانت على طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات [2].

وقد تم تحديد القطاعات التي تشملها دراسات السلام في كوبنهاغن كما يلي:

- **القطاع العسكري.**
- **القطاع السياسي.**
- **القطاع الاقتصادي** المتصل بالانتاج والتجارة والتمويل.
- **القطاع البيئي** يشير الى الانشطة البشرية وتاثيرها على المحيط الحيوي.
- **القطاع الاجتماعي** ويشير الى الهوية الجماعية للامة او للاقلية [3].

فمفهوم الامن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع هذا النوع الجديد من التهديدات وبناءا على هذه التحولات، في سلسلة من المنشورات طور **باري بوزان واول وايفر** مقاربتين نظريتين لمفهمة واعادة مفهمة الامن والظواهر المتصلة، الاولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت اشراف **باري بيوزان،** وهو ما يعرف ب: " **الامن المجتمي** " باعتباره المدخل الاكثر قدرة على فهم الاجندة الامنية الصاعدة في اوروبا في فترة الحرب الباردة، اما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها **اول وايفر** سنة **1995** حول التسييس التدريجي للام ناو ما اصبح يعرف ب: " **نظرية الامننة** " [4].

---

[1] Kheith Krause, Michael C. Williams, **Broadening the agenda of security studies : politics and methods.** Mershon international studies review (1996) 40,pp. 229-254.p.243.

[2] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 11.

[3] Barbara Delcourt, **Théories De la Sécurité.** POLI401-(4ECTS) Obligatoire en 2éme cycle en sciences politiques, orientation relation internationales, 2006-2007, p.42.

[4] Paul D.Williams, **Security Studies : An introduction.1st** published , Routledge, 2008,pp.68-69.

***الامن المجتمعي (social security):**

كرد فعل على الاجنة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الاوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الامن والدولة وضرورة اعتبار الاشكال الخرى من الفواعل الامنية غير الدول كموضوع مرجعي [1]، وفي هذا الصدد يتقد النقديون ان الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الاساسي للامن وما الدولة الا وسيلة لتحقق هذه الغاية وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي افرزتها مسارات العولمة المتسارعة اضافة الى تدفقات الهجرة القادة من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة او الغنية، هذه التدفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة الى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط انتاجي غير متوازن، مما يؤدي الى تنامي الصدمات داخل الدول ةالمجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين الى وسيلة لحماية امن الافراد.[2]

والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة[3].

فالدولة حسب "**Barry Buzan** " ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الامنية على المستويين الاقليمي والدولي، لكن رغم هذا فانه ابدى رفضه وكذلك "**Ole Weaver** " لاي تغيير قد ينقل مستوى الامن من الدولة الى الفرد ا والى مستوى النظام العالمي، **فالامن المجتمي** حسب **بيوزان** مرتبط بامن المهاجرين، الامن الثقافي، الهوية، الامم، الثقافات، والايديولوجيا، ويعرفه بانه " **الاستمرايرية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للانماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات** "، فالمجتمع هو الطرف المعرض للتهديد، و " **الهوية** " اصبحت بدورها هي " **القيمة المهددة** "، " **الجماعات** "، كما يقول **باري بيوزان،** " هي أساسا حول الهوية "، وعليه **الامن المجتمعي** هو الاوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية والعلاقة بينها وبين مصالحها.

وهو يبقى مرتبط دوما بالدولة وهذا نظرا للسياق السوسيولوجي الذي ظهرت فيه المقاربة: تزامنا مع اندلاع موجات العنف والابادة الجماعية بين الجماعات الاثنية، بالضافة الى تزايد وتيرة الهجرة

[1] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 11.

[2] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 48.

[3] منيرة بلعيد، "**ديناميكيات الامنية الجديسدة في الاقليم المتوسط:** دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة "، في الملتقة الدولي: الزائر والامن في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008، ص 101.

الى اوروبا وتصاعد حدة المشاكل الاجتماعية المتمخضة عنها، كل هذا ادى بمنظري مدرسة كوبنهاغن الى وضع المجتمع كموضوع مرجع للامن مقابل الدولة التي حسب رايهم لم تعد الطرف المهدد (بالفتح) فقط ولكن ايضا في بعض الاحيان مصدر التهديد، وهو اهم قطاع يركز عليه **بيوزان** مقارنة بالقطاعات الاخرى [1].

ويعتبر **الامن المجتمعي** من ابعاد الامن البشري او الانساني، والموضوع المركزي للدراسات الامنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للافراد، الارهاب البيولوجي، والهجرات الدولية الشرعية غير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والافراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمكعات الغربية والتي تعتبر احد المظاهر الاكثر خطورة على الامن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط.

وباسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة، فان **المؤشرالديمغرافي** يعتبر من بين اهم الانشغالات الكبرى للامن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية **التدفقات الهجرية** من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة، فالخوف الاوروبي ينبع من الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الاجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، اي زيادة نسب البطالة في الجنوب، وارتفاع الضغط الهجري في الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراه ذات الطبيعة " **عبر-الوطنية** " تؤثر على أمن المجتمعات الاوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية. [2]

كما تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقا ومصالحها المختلفة، وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الاوروبي، وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الاوروبية والمغاربية خاصة الاكثر حركية وبالتالي المصدر الاساسي للتهديد ضد الامن الاوروبي في بعده الانساني [3].

[1] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 11.

[2] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 49.

[3] منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 102-104.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر اليها بانها ام التهديدات الاخر، وهي واحدة من ميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، صادرة من الجنوب وتهدد بصورة خاصة الدول الاوروبية التيي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما اسمته ب " **قوارب الشباب** " القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والارهابيين، وهذا حسب بيان التنمية في الشمال [1].

***نظرية الامننة ونزع الامننة:** [2]

اضافة الى مفهوم الامن المجتمعي، تعتبر **نظرية الامننة** (اضفاء الابع الامني) من بين اكثر الاسهامات الفكرية اهمية لمدرسة كوبنهاغة في الدراسات الامنية، ظهرت النظرية لاول مرة في اعمال Ole Weaver (مؤسسة النظرية) المبكرة التي تطرق فيها الى تاثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الامني، التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي للدراسات الامنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل " **باري بيوزان، ياب دي وايلد** " واخرون غيرهم.

بالنسبة ل " **اول وايفر** " التوجه نحو تحديد " **المشكلة الامنية** " يعتبر الخطوة التاسيسية الاولى لبناء الاطار المعرفي للامننة. وهذا نظرا لكون المشكلة الامنية هي نفسها موضوع الامننة بمعنى اخر، هي القضية او الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي او المحتمل.

تحديد المشكلة الامنية يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب او اصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب، اي ان قضية ما او مشكلة معينة تعتبركموضوع للتهديد عند اضفاء الطابع الامني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة.

ويقول **أ–وايفر** انه بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة او السلطة في تعريف المشكلة الامنية وبالتالي حدوث الامننة، الا ان هذه الاخيرة لا تتم بدون تدخل " **المجتمع** "، هذا الدور المحوري الذي يعطيه **أ–وايفر** للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين:

اولا: تبنيه الامن المجتمعي كاطار بديل للامن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

ثانيا: تبنيه مفهوم لغوي للامن يقوم على **البنية الخطابية** للفعل. فهو يعتبر " **الامن** " كفعل خطابي وبالتالي فالامن هو " **القدرة على اضفاء الطابع الامني على قضية لم تكن تعتبر امنية قبل التكلم**

[1] Badis Saoudi, <<les variétés sécuritaires et leurs impact sur la souveraineté des Etats de la méditerranée>>. Conférence de constantine, 2008, 2008, p 199.

[2] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 50.

عليها "، فهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الامنية [1].

ويوضح **أ–وايفر** كيف ان مسالة اجتماعية تصبح رهانا امنيا، فيقول انه " بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تامين او بالاخرى امننة رهان اجتماعي بتقديمه على انه بتعلق ضمنا او صراحة بالامن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الامننة وتبقى خاضعة لمعاجة سياسية روتينية، وبالتالي فان وصف قضية ما من قبل الحكومة بانها مشكلة امنية يشر عن استخدام وسائل استثنائية " [2].

فالهدف الاساسي للامننة هو تشريع استعمال الاجراءات الاستثنائية اي ان القضية او المشكلة المؤمنة تنتقل من مجال " **السياسة العادية** " الى عالم " **سياسة الطوارئ** " او الاستعجالات، حيث يمكن ان يبرر تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة [3]. وفي هذا الصدد يقول " **Barry Buzan** "، ان الاستخدام المفرط لمبررات الامن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الامر اساليب تسلطية " [4].

وهو ما يلاحظ في قضية امننة الهجرة في اوروبا، فبضل الخطاب استطاعت النخب الاوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية الى اعتبارها مهدد لامن اوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والامن وكيف تصبح هذه الاخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسالة امنية قضية هامة يحللها " **ديدي بيغو** " بطريقة جيدة لما يقول ان مقولة " **الهجرة مشكلة امن كبرى بالنسبة لاوروبا** " ليست فقط مجرد ملاحظة بل " **قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة** "والتي تحولها " بقوة المفردات " الى مسالة امن تحل بوسائل خاصة [5].

وهذا يؤدي الى ردود افعال ممكن ان تكون عنيفة داخل المجتمع في اشكال قد تؤدي الى قيام معضلات امنية واجتماعية، وعليه فامننة قضية الهجرة هنا تترك المهاجرين في رحمة السياسة الاضطرارية التي تحكمها احكام الطوارئ والاحكام الاستثنائية. [6]

---

[1] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 12.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 30.

[3] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 12.

[4] Barry Buzan, **People, states and fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era,2nd ed, Colorado :**lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 115-116.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.

[6] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 52.

وهو ما اكدته مدرسة كوبنهاغن بقولها ان البنية الخطابية لاي فعل امن يحتاج الى بناء ثلاث لبنات ضرورية: (أ)التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (**تهديد الهجرة**)، التي (ب) تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع (بالفتح) (**امن الدول الاوروبية**) الذي (ج) يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الاجراءات الديمقراطية الطبيعية فمن خلا امننة قضية الهجرة، قامت الدول الاوروبية بنقلها الى السياسة العليا معتبرة اياها تهديدا لامنها مستعملة في ذلك التدابير الاستثنائية والامنية لمواجهتها. [1]

اذن وحسب كتاب كوبنهاغن " **الامن ليس واقعا موضوعيا، وانما هو بناء اجتماعي** " [2]، اي ان الامن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي.

ان ميل السياسى الى امننة المزيد من القضايا ليس شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع، كونه يهدد بتقليص الحريات ويشيع التمييز، كما يعرقل الديمقراطية وهذا بسبب رفع هذه القضايا من السياسة الدنيا الى السياسة اعليا، كما لاحظنا من خلال قضية امننة الهجرة الى اوروبا وهذا دفع **أ–ويفر** الى انتقاد وبشدة صياغة القضايا من الناحية الامنية او التكلم عنها عبر تاطيرها امنيا. فبالنسبة له " **الامننة يجب ان ينظر اليها على انها شيئ سلبي، كفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية** " [3].ولهذا نجده يدعوا الى استراتيجية " **نزع الامننة** " " **Desecuritization** " او " **تدمير الامن** " " **Unmaking security** " حيث تخرج القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية الى السياسة العادية [4]، وهذا ما اكده **أ–ويفر** بقوله ان " **نزع الامننة سيكون اكثر فعالية من امننة المشاكل** "، لذا فهو يحدد ثلاثة خيارات ممكنة بخصوص كيفية نزع الامننة نذكر منها:

الاول : هو ببساطة عدم الخوض في القضايا بطريقة امنية.

الثاني: هو انه بمجرد امننة القضية الافضل ابقاء الردود في الاشكال التي لا تولد معضلات امنية واللوالب الشرسة الاخرى، واخيرا تحريك القضايا الامنية الى الوراء نحو السياسة العادية.

اما في سياق الامن المجتمعي فننزع الامننة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الحماعة (**الجمعنة**)، وبالتالي الامننة داخل القطاع المجتمعي معنية بتعريف " **نحن** " و او " **هم** "

---

[1] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 53.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.

[3] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 13.

[4] B,Buzan ; O.Waever §J.D.Wilde, **Security : A New Framework for Analyseis.** Boulder, Co : Lynnr Rienner, 1998, p 29.

اي هويتنا مقابل هويتهم، فنزع الامننة في هذا القطاع يتطلب لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل اصدار افعال كلام خيالية من الاستثنائية [1].

فهايسمانز يرى ان الهجرة كانت امرا مركزيا بالنسبة الى الهوية السياسية للاتحاد الاوروبي من خلال التعامل معها من منظار امني قائم على خوف من الاختلاف، بينما كانت منذ عقود تخضع لمنظار السياسة الاقتصادية، والحاجة الى القوة العاملة، وترتب على ذلك انه اظهر تعارضا بين الصورة الليبيرالية الكلية للاتحاد الاوروبي وبين السياسة القمعية تجاه الهجرة، وارتباطا بهذا التصور قدم "**Jef Huysmans** " ثلاث استراتيجيات لنزع الامننة في قضية الهجرة الى اوروبا وهي: الاستراتيجية الموضوعية، البنائية والتفكيكية [2].

*__الاستراتيجية الموضوعية:__ تقوم على اساس الهدف التقليدي الذاتي – الموضوعي لمفهوم الامن، حيث يكون للامن محتوى موضوعي ضد المفاهيم الذاتية للتهديد اي تحاول هذه الاستراتيجية بناء تصور ذاتي ايجابي للهجرة وهذا باقناع الشعب بان المهاجر ليس حقا مشكلة امنية، فمحصلتها هي تعليم المواطنين الاوروبيين ان المهاجرين لا يمثلون خطرا علينا، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بانتاج المعلومات الاحصائية وغرها من الحجج التي تهدف الى اظهار ان المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن ان يساهموا في ثروة المجتمع.

*اما **الاستراتيجية البنائية** فان الغرض لا يكمن في تحديد اذا كان الامر حقا تهديدا ام لا، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الامننة، بمعنى اخر التاكيد هنا على البناء الاجتماعي وانعدام الامن – كيف ان المهاجرين، كما يشير **هايسمانز**،يصبحون جزءا من مسرحية الامن – فهو يرى بان الامننة تكرس ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الامن.

وفي هذا الشان يعتقد **هايسمانز** ان التطرق لقضايا الهجرة كمشكلة امنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل الشرطة والتوقعات المحددة المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع وهذا الفهم المقدم للامن هو تذاتاني في جوهرها بدلا منه موضوعي [3] اي ان الامن هو نتاج لبناء سياسي (تذاتاني) اي غير موضوعي [4].

---

[1] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 14.

[2] Juf Huysmans, **The Politics of Insecurity : Fear, Migration and Asylum in EU.** Oxford, Routledge, 2006(قراءة لكتاب من طرف مركز الخليج للابحاث، ص 164.)

[3] سيد احمد قولجي، مرجع سابق، ص 14.

[4] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 280.

هذه الاستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها، الاول ان نفهم العمليات السببية، وعندئذ يمكن للمرء ان يبدا، بمساعدة **المعرفة المكتسبة**، في محاولة معالجة هذه القضية. [1]

أما **الاستراتيجية التفكيكية** فتفترض أن الامن ليس دراما ينظر اليها من الخارج (كما في البنائية)، ولكن من الداخل فهو قصة الراوي الذي يفترض انه يخبر قصة بطريقة معينة، يساهم في انتاج واعادة انتاج العالم الاجتماعي، فهذه الاستراتيجية تبنى على مبدا رواية قصة تتناول العالم، وبهذه الطريقة، **ننزع الطابع الامني** يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية وهي ليست سردا لمسرحية الامن: المهاجر ليس مجرد مهاجر، ولكن شخص ما بهويات متعددة، امراة، معلم، ميكانيكي، الاب، ..... الخ، المهاجر يعتبر كمجرد شخص مثلنا مثله، مثل احد المواطنين، هنا **هايسمانز** يدعو الى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة امنية عن طريق بناء لغة امنية جديدة ايجابية، اي يدعو **لامننة الامننة**. وهذه الاستراتيجية تعتبر المفضلة لديه [2].

ويرى هذا الاخير انه بفعل جملة من الظواهر العابرة للحدود كتدفقات الهجرة بكل اشكالها، فان المجتمع يصبح مهدد اكثر من الدولة ذلك كون الخوف الكبير مرتبط بالسلوكات التي قد تكون عنيفة للمهاجر، وهذا ما يشغل الافراد اكثر، وهذا من ابرز تحولات مفهوم الامن حيث توضح الانتقال من الامن كمفهوم يقوم بالساس على بقاء الدول الى مفهوم يقوم على اساس بقاء الافراد والمجتمعات.

ولقد ادخلت مدرسة كوبنهاغن افكار جديدة منها الامننة والمن المجتمعي او الاجتماعي الذي يتضمن: الهوية، الهجرة، والقيم ..... فالهوية اصبحت من مواضيع الامن ودلك بتامين هوية الجماعة من المخاطر والتهديدات بادخالها ضمن مفهوم الامن.

وهي النظرة التي تنظر بها الدول الاوروبية للعدد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين وكيف يشكل ذلك تهديدا على امن الدول التي تستوعبهم مثها مثل الارهاب والجريمة المنظمة، والمخدرات.

فمدرسة كوبنهاغن ترى في الهجرة تهديد حقيقي لامن الدول التي ينتقل اليها الافراد وبالتالي فهي تهدد هوية المواطنين الاصليين، هذه النظرة قائمة اساسا على فرضية وجود انسجام ووحدة ثقافية

[1] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 55-56.

[2] سيد احمد قولجي، مرجع سابق، ص 14-15.

داخل مجتمعات الدولة الواحدة، وفي هذه الحالة فان المهاجر بصفة عامة وغير الشرعي على وجه التحديد يصطدم بثقافة المجتمع الذي هاجر إليه [1].

فهذه المدرسة تنبت في البداية موضوع الهجرة الشرعية واثرها على العلاقات الاورومغاربية من خلال تبني النظرة المسعة للامن ومراعاة التحولات الدولية وصولا الى امننة هذا المفهوم استنادا الى مفهوم الامننة ل:

أ. **وايفر** الذبي جعل القضية في حالة استثنائية/، وهو السبب الذي جعل او ادى بالاتحاد الاوروبي الى تبني خاب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية حتى تمكنه من اخذ القرارات والتدابير اللازمة برفع حالة الطوارئ. [2]

ثانيا: مدرسة باريس

مع بداية التسعينات، البناء السياسي للامن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل امني داخي وامننة الهجرة في اوروبا تعتبر من اكثر المواضيع تناولا في الاجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، هؤلاء الباحثين قدموا اجندة تركز على مهنيو المن، العقلانية الامنية الحكومية، وتاثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الامنية. باستثناء **Huysmans** معظمهم كانوا يعملون في باريس مع" **ديدي بيغو، سارجيو كاريرا** وينشرون في مجلة " **ثقافات وصراعات** "، ومن هنا مصدر دعوة " **مدرسة باريس** ". [3]

تقوم مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد عبر ثلاث طرق:

أولا: بدلا من تحليل الامن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية **(حسب مقاربة ميشال فوكو)** للامن وهذا باعتباره " **تقنية حكومية** " " **Technique of gouverment**".

ثانيا: بدلا من التركيز على " **افعال الكلام** "، تؤكد مدرسة باريس على الممارسات، الجمتهير، والسياقات التي تمكن وتعيق انتاج اشكال محددة من الحكومية.

[1] رقية العاقل، **الهجرة والامن في غرب المتوسط**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 10-12.

[2] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 56.

[3] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 58.

ففي عالم يهده الارهاب، الجريم المنظمة، الاضطهاد والشغب السياسي، الهجرة غير الشرعية، قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على **المراقبة** وفرض النظام تدفع نفسها الى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الامنية المعاصرة، بالنسبة لمدرسة باريس، هذه القضايا والمشكلات الامنية تتراءى للباحث بوصفها اسئلة عالقة تحتاج الى اجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم [1].

غير ان الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات ادت الى اظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الامنية. هذه المهن تشمل **الشرطة الحضارية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الارهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات، نظم مراقبة المسافات الطويلة**، اضافة الى مهن اخرى، كلها كما يؤكد **د.بيغو** تتقاسم المنطق او الخبرة والممارسة ذاتها وتتلاقى مع ظيفة واحدة تحت عنوان " **الامن** "، اي انها كلها تتعلق بالمن او تعتبر وظيفة امنية، فبعض الاجهزة الامنية التي لم تحظ باهتمام يذكر في الماضي **كالدرك، الجمارك، حرس الحدود ومزظفي الهجرة**، اصبحوا الان في قلب الحقل الامني لان قدراتهم الانتاجية تبدوا مناسبة لتخفيف التحديات والتهديدات المعاصرة.

ونجد ضمن هذه المدرسة كذلك موظفين اخرين هم **مهنيوا انعدام الامن** (شبكات **مهنيوا القلق**)، بالنسبة لانصار مدرسة باريس، هم بمثابة التمثيل العملي للحقل، وبشكل محدد ه العامل الاساسي او التسهيلس في بعض الاحيان في انتاج المعرفة الحقيقية الامنية، حيث يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للاجهزة الامنية الى محاولتها احتكار " **الحقيقيى** " حول الخطر والقلق، اذن التهديد او الخطر هو ما تعتبره هذه الاجهزة كذلك او بوجه اخر، ما ترصده تقنيات الحماية.

فالامن في مدرسة باريسهو **نمط للحكومية** يختزل في **ممارسة الشرطية** عبر **تقنيات المراقبة،** فهذه الاخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الامنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي عالم معولم انشطة الشرطة اصثبحت اكثر اتساعا، هذه الانشطة ولا سيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز ايضا في طابعها بعض انشطة الشرطة التقليدية وتصل الى الانشطة الخارجية [2] .

[1] سيد احمد قولجي، مرجع سابق، ص 21-22.

[2] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 59-60.

وكما يرى **Juf Husmans** فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة الى اوروبا تجعل الحياة مهددة واقل امنا سياسيا، اجتماعيا، وثقافيا [1] اي ان هذه الظاهرة تؤدي الى **انعدام الامن** الذي يعتبره ظاهرة ذات منشا سياسي واجتماعي، فهو يرى انه حتى لو قبل المرء با وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكنت ان يحدث خللا في المجتمع، فان تعريف الموقف وطريقة ادارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

وبعد تعريف احداث او تورات معينة مثل الاخطار او التهديدات او المخاطر امرا مهما بالنسبة الى عملية اطار عام لنطاق **انعدام الامن**، علاوة على ذلك، احدثت احداث **11 سبتمبر** تحولا في جدول اعمال الامن العالمي، ليس بوضع الارهاب هعلى راس قائمة الاولويات فحسب، بل من خلال جعل حركة الافراد مسالة تحتل اولوية امنية قصوى ايضا [2]، مما ادى الى فرض خطاب مختلف وجديد حول الامن ينادي بالتنسيق ضد المخاطر عر استراتيجية استباقية تقوم على **تكثيف المراقبة المجتمعية** على الاشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء.

ففكرة **المراقبة** او **العين الالكترونية** في تعبير " **دافيد ليون** "، تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانونتية عند " **ميسال فوكو** "، الفكرة الاساسية هنا ان السلطة يجب ان تكون منظورة وغير ملموسة، ما وصفه " **دير ديريان** " الحلم الدائم للقوة ان تشق طريقها بدون الممارسة المرئية للارادة التي تنتج المقاومة. هذه البانونتية تتخذ اشكالا عديدة: استخبارت الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارت الصور، كلها تعمل تحت علامة **الاستخبارات** " **التقنية** " التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية.

في الواقع هذه **المراقبة التقنية** تمتلك ميزة اضافية على المراقبة الانسانية، تتمثل في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوعه المراقبة:

الصورة لا تكذب ".

بشكل عام **فالامن** في هذه المدرسة هو عبارة عن (أ) تقنية حكومية تقوم على فعالية (ب) ممارسات الشرطية التي تستخدم و(د) احتكار المعرفة (**سلطة الاحصاءات**) لتحديد (هـ) طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الامنية [3].

---

[1] رقية العقل، مرجع سابق، ص 12.

[2] قراء لكتاب: Juf Huysmans, The Politics of Insecurity، مرجع سابق، ص 164.

[3] سيد احمد قوجلي، مرجع سابق، ص 24.

وعند اسقاط هذه الدراسة على العمل الذي انجزه والمتعلق بقضية الهجرة نلاحظ ان المسؤولين بين ضفتي المتوسط اتفقوا على الاعتماد على متخصصين لمراقبة التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال سواء في الدول المصدرة او المستقبلة، وهذا وفق تقنيات متطورة متزامنة مع تور وسائل الاتصال والمعلومات وكذا تطور التكنولوجيا نتيجة العولمة.

فأوروبا وحفاظا على هويتها ومجتمها واستقرارها ضد مخاطر التدفقات الهجرية قامت باجتماعلت متعددة مع الحلف الاطلسي فاصبح بامكانها – **بموجب اجتماع برلين** – استخدام امكانيات الحلف، هذا الاخير الذي اعتبر حوض المتوسط منطقة جيو سياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية (الشرعية وغير الشرعية) ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تعتبر هواجس كبرى بالنسبة لاوروبا وللحلف [1].

ولهذا قامت الدول الاوروبية في سنة **1995**بانشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما " **الاوروفور** "و " **الورومافور** "، تقوم بالمراقبوة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الاتية من الشمال [2].

كذلك وحسب وثيقة " **الاستراتيجية الاوروبية للامن** " (التي اقترحها الممثل الاوروبي للسياسة الخارجية " **خافيير صولانا** " وتبناها المجلس الاوروبي في اجتمماعه في **ديسمبر 2003**)،فان التهديدات الجديدة من بينها الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لايمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، ما يحتم اللجوء الى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخابراتي، واستخدام وسائلال الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية اذا لزم الامر.

ثالثا: مدرسة التبعية[3]

ان تطور الراسمالية ادى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي الى تبعية المجيط للمركز، هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من اشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الاجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الافراد في دول المحيط والمركز.

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 11.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 123-125.

[3] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 62-63.

ويعتبر **سير امين** في هذا الصدد ان الهجرة عامل اساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحي إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لان دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين،

وقد استطاع أ.**بورتس A.Portes** عام **1981 و س. ساسن S. sassen** عام **1988** تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجر تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الراسمالي، حيث يرى هؤلاء ان كثافة حركات الهجرة تعود الى توسيع النظام الراسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة اكثر فاكثر، **هذا الاختراق** بدا مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية انظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبي، ولزيادة الارباح فان دول المركز تتجه للبحث عن المواد الاولية في دول المحيط بادخال انماط التسيير الراسمالي التي تحل محل الانماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقلف المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل باجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة [1].

هذه الرؤية خصة الهجرة في بعدها الاقتصاديا ما عن **البعد الاجتماعي** فيرى **باري بيوزان** انه من الارجح ان يصبح الامن الاجتماعي مسالة اكثر اهمية مما كان عليه الحال خلا الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (**الغرب**) والاطراف (**الجنوب**) وذلك عبر مسالتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة. اذ تعتبر الهجرة الاتية من الاطراف من اهم المخاطر المهددة للامن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية [2].

ويرجع اصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة الى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى " **Johan Galtung** " ان العالم ينقسم الى امم المركز وامم المحيط وكل امة منقسمة بدورها الى مركز ومحيط، وتنشا بين امم المركز وامم المحيط علاقات امبرياتلية بنيوية حيث تعمل امم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وانما هي موجودة داخل الامم ايضا [3].

---

[1] غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 30.

[2] عبد النو بن عنتر، مرجع سابق، ص 32.

[3] رقية غربي، سميرة شرايطية، لامية فريجة: **الهجرة السرية**. بحث سنة اولى ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007–2008، ص 7.

وفي هذا الصدد أشار " **يوهان غالتون** " إلى مفهوم **العنف البنيوي Violence structurelle** حيث يشير هذا المفهوم الى **العنف غي المادي** الذي تحدثه ابنية او مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الافراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الامم توزيع غير عادل للثروات، وذلك اما بسبب المؤسسة البنيوية او المركزية الاثنية العنصرية او الطبقية القومية.

وعلى المستوى الدولي: فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط فاللاتماثل بينهما يجسد من خلال اربعة مظاهر [1]:

1. تحديد انتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم مصالح دور المركز.
2. بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض او مساعدات تفرض ابنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد)، مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.
3. زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.
4. تصدير المعايير والقيم من المركز الى المحيط، فالتقدم الصحيح يمكن في تعزيز الارتباط مع لوروبا من خلال الرابطة الحقيقية التي تتثبت وتترسخ ولا تتزعزع وهي رابطة الحضارة والثقافة.

فالدول الاوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الافراد والجماعات، وليس هناك ادنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد اجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق اعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته، واكبر مثال على ذلك ما نعايشه اليوم خلال النظام التربوي والاعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث، بما في ذلك دول المغرب العربي، وهو ما نراه متجسد في نظام L.M.D المفروض علينا من الغرب.

غير ان الثقافات الاوروبية الهجينة والمتعددة التي يعيشها الشعب المغاربي وخاصة الشباب منهم تجعلهم يشعرون بالغتراب وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون انفسهم عاجزين عن الاندماج والتاقلم مع هذه التطورات التكنولوجية والثقافات المختلفة، مما يولد ليدهم تذمر وعتاب على دولهم وهذ ما يؤدي الى التفكير في سبل اخرى وهي ثلاثة:

[1] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 63-64.

- إما التعايش مع هذه التغيرات دون مقاومة.
- إما الهروب نهائيا من مجتمعاتهم ودولهم الى دول اخرى.
- وإما محاولة تغيير هذه الاوضاع وبالتالي التمرد على الانظمة والسياسات الدولية المتبعة [1].

وفي الوقت الحالي يفضل الشباب الحل الثاني وهو الهروب واغفال مجتمعاتهم، وهي مجسدة فيما يحدث الان من هجرات سواء شرهعية او غير شرعية، وهذا ما خلفته هذه التبعية الثقافية ، الاجتماعية والسياسية الخاصة بدول المغرب العربي للدول الاوروبية.

فالتطورات التي عرفها المركز ستنعكس بدون شك على الامن في الاطراف، وقد حددها الكاتب **محمد عابد الجابري** في كتابه " **قضايا في الفكر المعاصر** " في خمسة مجالات منها المجال السياسي، الاقتصادي، العسكري، البيئي والاجتماعي، وفي هذا الصدد يولي الكتاب اهمية بالغة لما يسميه ب: " **الامن الاجتماعي** " (المجال الاجتماعي) في مجال علاقة المركز والاطراف، فهو يقول: " **الارجح ان يصبح الامن الاجتماعي مسالة اكثر اهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة .....، ويتعلق الامر بالاخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في انماط هوية المجتمعاتع وثقافتها** "، ويعتبر الكاتب الهجرة وما يسميه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة اهم قضيتين في هذا المجال. [2]

فالهجرة من الجنوب الى الشمال والكيفية الخاصة المتميزة بها تشكل خطرا على امن دول المركز اذ تهدد هويتها الحضارية، اما **التصادم الحضاري** فهو في نظره اوضح ما يكون بين الغرب والاسلام، نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الاسلامية، والتنافس التاريخي بين المسيحية والاسلام اضافة الى الجوار الجغرافي، ويقول الكاتب: " **فاذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات اصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الاطراف على الاقل** " [3]

✓ ملخص لما جاءت به المقاربات النظرية سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد علم الاجتماع والجغرافيا :

[1] علي خليفة الكواري واخرون، **المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 89-90.

[2] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 65.

[3] محمد علي الجابري ، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**، ط2، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 89-90.

- ا-النظريات النيوكلاسيكية:وتعود بداية هذه النظرية الى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج"لصاحبه اين حاول ان يجد تفسير للهجرة حيث اكدت مختلف الادبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الافراد الاقتصاديين كعامل رئيسي سبب للهجرة الخارجية
- وقد ادمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية افضل مقاربة بما هي عليه في بلدان الاصل
- ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعضيم المنفعة باقل الاثمان فعد الهجرة استثمارا قادرا على احداث فائض صاف ايجابي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الاصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل [1]
- ب-نظرية التبعية:ان تطور الرأسمالية ادى الى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة الى تبعية منظورة ودول محيطية تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي الى تبعية المحيط للمركز حيث تعتبر هذه النظرية ان الهجرة هي شكل من اشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون
- نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشية الموجودة بين الافراد في الدول المحيط والمركز وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط الى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لان الدول المحيط هي التي تتحمل وتفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي فكثافة الهجرة يعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التى تصبح سابقة أكثر فأكثر مع عدم قدرة اسواق دول المحيط على المنافسة
- ج-النظرية الاجتماعية :
- سوسيولوجيا الهجرات هو فرع منفروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو تطور في اوروبا خلال فترة السبعينيات يدرس اثروفرد المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر [2]

[1] فايزة ختو، المرجع السابق، ص 66.

[2] خديجة بتقة، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2014/2013، ص 41.

- ✓ تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال التمييز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم
- ✓ نضالهم من اجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان
- ✓ كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيداو شرط وخاصة يعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت اوروبا بحاجة الى ايديعاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية فتح ابواب الهجرة غير المشروعة امام الراغبين في الهجرة ويقدر {عدد المهاجرين في العالم ب2.4 مليون شخص اي ما يعادل 31% من سكان العالم منهم نحو 37% من الدول النامية هاجروا الى الدول المتقدمة وما يقارب 60%من المهاجرين هم هجران بين دول ذات مستوى تطور مثماثل و 3% من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة الى الدول النامية [1]

المطلب الثاني :المقاربات التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية [2]

تنوعت المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية واختلفت بين المخل الاقتصادي والمدخل النفسي والمدخل الاجتماعي، هذا الاختلاف لا يعد اختلاف تناقض بقدر ما أنه اختلاف تنوع وتكامل على أساس طبيعة الظاهرة المدروسة كونها ظاهرة مركبة العوامل.

1. المدخل الاقتصادي [3]

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديون كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية .وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل. ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل .وقد تطورت هذه المقاربة

---

[1] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص 23.

[2] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ، المرجع السابق الذكر، ص23

[3] محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، المرجع السابق. . الذكر ص177

التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة. [1]

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة إلى نتائج مطابقة نسبيا للتحاليل النظرية القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذة القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية .وقد أكدت تحاليل الاقتصادي الأمريكي لوكاس (1985)

2. **المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية:**

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم أنه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعيي لفهمها .ومن هنا فالتطرق إلى مفهوم الذات يعد مفتاحاً مهماً لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وهذا بالتركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق .وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية [2].

Abraham Harold Maslow 1908–)تعد نظرية العالم النفساني الأمريكي أبراهام ماسلو (1970

من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات .واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من بدلا من NEED الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي .ويفضل ماسلو استخدام مصطلح حاجة

ويقسم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي مرتبة **DESIRE OR MOTIVE** كلمة رغبة أو دافع كالأتي:

مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج– **Physiological Needs** الحاجات الفسيولوجية

وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة .فإذا أمن الإنسان ضرورات حياته

[1] عبد الفتاح العموص،" المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"،تاريخ التصفح23 : http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc.

[2] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 42–43.

المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم

ويرى ماسلو أن تطور وتغير الحاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها، فإذا كان الفرد يمارس إشباعا ضئيلا لمعظم رغباته فإذا الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها وتثبيتها، وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستثارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء .فالفرد الذي أحبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه وعلاقاته مع الآخرين بهذا) الإحباط.

وجد ماسلو من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم **The level of self-actualization**، الذين يصلون إلى مرحلة وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى تحقيق الذات

عمل دائم لأنها عملية مستمرة تتصف بالنمو والديمومة وتستدعي الحفاظ على مستوى الصحة النفسية

والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد، فقد يكون منهم من فقد الأمن و الغذاء سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقلة حيلهم وحاجاتهم تدفعهم إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بأي وسيليه بغية تحقيق هذه الحاجات.

اجمع أساتذة علم النفس أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي وهذا هو ما دفع الشباب إلى

الهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد

للهروب من المشكلة ما .ومن هذه الحيل الإزاحة وهى دفع النموذج السيئ .وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كونها إزاء نفسه، ومن اجل تبرير تصرفاته يلجئ إلى مكانيزم أخر يعتمد على التبرير أي أن الشاب عندما يسعى للهجرة غير المشروعة ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة، فيكون التبرير بهذا الشكل انه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح وأنه يريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي و هذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من اجل

.التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه. [1]

3. **المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية:**

ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية علي أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع .ويكتسي هذا المفهوم جانبين أساسين؛ الأول يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية .وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية و كثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها .أما الجانب الثاني يربط بين الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي .كما استخلص علماء الاجتماع أن الهجرة السرية تحدث وفقا لثلاثة أبعاد [2]:

1. البعد الفردي :يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك

الهجرة السرية.

2. البعد الاجتماعي :يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات و البناء و الزراعة و بصفة عامة المهن الهامشية. ولذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب وتنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة .ويعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو الأشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم،و توفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها[3] .
3. البعد الظرفي :ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية

[1] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 44.

[2] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 45.

[3] نصيرة صالح، **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج:** دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونية، جامعة مولود معمري، 2010.

يستحيل معها التفكير الحكيم و اختيار السلوك السليم .والهجرة السرية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ الرحلة بالاغتراب والإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية، وتنطلق بمحاولات أولية، تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية) من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب و من جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي(، تتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد والكراهية و العدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والإجرام على المهاجر السري .وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة .

يقدم الأستاذ اميل دوركايم تحليلا أين ربط الهجرة السرية بعملية الانتحار مصنفها بذلك وفق ما يلي:

أ. الهجرة السرية وكونها انتحار أناني :يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها .وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أي مشكلة و تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

ب. الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري :تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.

ج. الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي :تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع و تضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع وتحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وبين ما هو متوفر فعلا [1].

وفي خلاصة وفق هذا التحليل تقوم الهجرة غير الشرعية نتيجة ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية .وفي هذا الإطار، يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية، وتفيد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين السريين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.إضافة إلى اختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك والتساند الاجتماعيين مما يؤدي إلى ظهور الانزلاقات. [2]

[1] سعيد النعيم ، الهجرة السرية ،الحوار المتدن ،تاريخ التصفح02 : / 2014سا 23:53 ،متوفر على 1- -05- : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199210.

[2] خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 46.

خلاصة

يتضح مما سبق تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشارها وتشعب طرقها، كما تعددت الابحاث والدراسات التي اهتمت بالعوامل المؤدية اليها، عاكسة وجهة نظر الباحثين، فمنهم من تبنى العامل السياسي، في حين اهتم آخرون بالنواحي النفسو–اجتماعية للمهاجر غير الشرعي المدفوع عن طريقها الى كحاجاته المختلفة نفسية كانت ام اجتماعية، بينما شدت البيئة الاقتصادية المشتغلينعلى هذا الامر والذين وحدوا ان عامل البطالة وما يرتبط به من متغيرات اقتصادية اخرى يمكن ان يكون سببا في بروز الهجرة غير الشرعية وشيوعها.

وعليه فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة من حيث العوامل الدافعة اليها، وبالتالي لا يمكن معالجة آثارها المتعددة الابعاد بمعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والانسانية ذات الصلة الوثيقة بها.